المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير
منشور رقم 40

الرباط في: 10 أبريل 2015

إلى السادة

الوكلاء العامين للملك لدى المحاكم الاستئناف؛

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع: حول قضايا حوادث السير.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد،

فغير خاف عليكم المآسي التي تتسبب فيها حوادث السير والتي تخلف العديد من القتلى والجرحى يوميا، بالإضافة إلى ما يترتب عنها من آثار اقتصادية واجتماعية بليغة تتحمل الدولة والمجتمع تبعاتها.

وفي إطار مواكبة الجهود المبذولة على مستوى كافة السياسات العمومية للدولة في تحقيق السلامة الطرقية والحد من النزيف الذي تتسبب فيه حوادث السير، فإنني أطلب منكم إيلاء هذا النوع من القضايا الأهمية البالغة والتصدي لها بالصرامة اللازمة، مع الحرص على القيام بالتدابير الآتية:

- تطبيق المقتضيات القانونية المنظمة لمدونة السير بما يلزم من حزم ويقظة؛
- التتبع الدقيق للأبحاث القضائية وتقديم الملتمسات الملائمة للمحكمة الكفيلة بتحقيق الردع بنوعيه الخاص والعام؛
- السهر على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة بشأن قضايا السير وتبليغها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالنقل لترتيب الآثار القانونية اللازمة؛
- الحرص على تفعيل المناشير والدوريات الوزارية التي سبق توجيهها لكم في هذا الشأن.

ونظرا لما لهذه التعليمات من أهمية بالغة، فإنني أهيب بكم التقيد بفحواها وإخباري بما يعترضكم في تطبيقها من صعوبات. **والسلام.**

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد